Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (7), Issue (4) May (2025)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾ وسائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء

م. سبأ علي مزهر/ قسم علوم القرآن والتربية الاسلامية جامعة تكريت / كلية التربية للبنات
أ.د. نضال مجيد عبود/ قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية جامعة تكريت / كلية التربية للبنات
أ.د. باسم صالح حسين/ قسم اللغة العربية جامعة تكريت/ كلية الاداب
SMizher@tu.edu.iq

المقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده ونستعينه ونستهديه ونتوب إليه ونستغفره، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:فان القرآن الكريم هو المعجزة الخالدة التي أيد الله عز وجل بها رسوله عليه الصلاة والسلام، والخطاب العام الموجه لجميع العقول والأفهام، والعصمة والشفاء من كافة الأدواء والأسقام، والطهارة والبراء من ظلمات الشك والأوهام، خصه تعالى بنزوله مفرقا حسب الحوادث وتدرج الأحكام، وجمعه عز وجل جمعا في غاية الإحكام والانتظام، حتى صار ترتيبه علما من علومه عني به المفسرون القدامى والمحدثون عناية بالغة؛ فمن خلاله نقف على وجه من وجوه إعجاز القرآن فضلا عن فهم المعاني ومعرفة المقاصد والترجيح بين الآراء، وإزالة اللبس، ومِنْ أحذق من تصدر لتفسير كتاب الله تعالى وبيان أسراره, وغاص في بحار علومه لإخراج لآلئه من أصداف بحاره, الإمام البيضاوي إذ يعد كتابه موسوعة تفسيرية كبيرة، ذات عبارات دقيقة، تحتاج إلى من يبسطها ويهذبها، فانبرى له أحدُ فحولِ العلماء، وفارسٌ في ميادين المفسرين والفقهاء، هو الإمامُ (التوني جوق زاده) فأخذ يشرح هذا الكتاب، وهذا الشرح هو: "**الجمع الحاوي في شرح البيضاوي**"،وآخر دعوانا الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .**الكلمات المفتاحية:** الألفاظ ، الحروف ، مسميات الحروف.

ملخص

فإنَّ علمَ التفسير من أجلِّ العلوم شأناً، وأقواها برهاناً، وأوضحها بياناً، فموضوعه القرآن العظيم الكنز الزاخر، والبحر الوافر، الذي لا تنتهي عجائبهُ، يملأ العيون نوراً، والقلوب سروراً، قد حوى لنا من العلوم والمعارف ما لا يمكن حصرهُ، واخترت هذه المخطوطة لفوائدها الجمة واحياء للتراث.

فالتهجي هو تعداد الحروف باساميها ، بمعنى تعداد الحروف مطلقاً فالباء للصلة والآلة ولا كلام فيه، وإن كان بمعنى تعداد الحروف بأسمائها فالتضمين سهو لما مرّ فهو محمول على التجريد ، فالباء أيضاً للصلة والآلة.﴿ الٓمٓ ۝١ ﴾ **وسائر الألفاظ التي يتهجى بها أسماء**قيل[١]، أي: لفظ (الم) وسائر الألفاظ، فالمعطوف عليه مقدر، ولا يحسن العطف على المذكور ولا يمكن جعل قوله: أسماء خبراً عنه؛ لأنه قرآن وخبره مذكور وفيه نظر: أما أولاً فلأن كون خبره مذكوراً إنما هو على بعض التأويلات كما سيجيء، وأما ثانياً: فلأن كونه قرآناً وكون خبره مذكوراً لو كان مانعاً عن جعل اسماً وخبراً عنه لكان مانعاً أيضاً عن جعله مضافاً إليه والأخبار عن مضافه، وأما ثالثاً: فلأنه لو تم ما ذكره ، لما صح العطف لأنه لا يحسن والظاهر أنه لا حاجة إلى تقدير المضاف وإن المطوف /٣، و/ عليه باعتبار الحِكَاية دون المَحْكِي والمعنى هذه الألفاظ الثلاثة التي يتلفظ بها وسائر الألفاظ التي يتهجى بها ، أي: يُعدد بها الحروف بأساميها أسماء[٢] وليست بحروف بالمعنى الاصطلاحي وجملتها تسعة وعشرون لفظاً أو ثمانية وعشرون لفظاً على خلاف في عددها كما سيجيء. قال في الأساس[٣]: (هَجَاَء الحروف وتهجاها يتهجاها يعددها) [٤] . وفي القاموس[٥] التهجي تقطيع الكلمة بحروفها [٦] ، فمعنى التهجي على هذا: تعداد الحروف مطلقاً، أي: سواء كان بأساميها أو بأنفسها[٧] مثل: بَهْ كَهْ [٨]. وفي الحواشي التهجي: تعداد الحروف باساميها نحو: ألف باء تاء [٩]. قال صاحب الكشف[١٠]: وهذا هو المناسب المطرّد في العرف[١١] ، فعلى هذا يلزم أن يكون قوله بها تكراراً؛ لأن باساميها مأخوذ في مفهوم التهجي، ومع ذلك لابد منه؛ لأن التهجي[١٢] صفة الحروف وقد جرت هاهنا على الألفاظ ، فلا بد من ذكر الضمير العائد إليه كما في: زيد قائم أبوه . فيقتضي: إما أن يحمل الكلام على التضمين[١٣]أو التجريد[١٤]، فحمله صاحب الكشف على التضمين حيث قال: الباء في (بها) لتضمين معنى الإتيان؛ أي: يؤتى بها مهجوة[١٥] ، وقال العلامة التفتازاني[١٦]: بل هي

للصلة والآلة كما في قولك: الخشب الذي يضرب به، وتضمين معنى الإتيان ، أي: يؤتى بها مهجوة سهو؛ لأن المهجوة هي المسميات لا الأسماء[١٧] ، والسيد الشريف[١٨] ظن من كلام العلامة[١٩] أنه حَمَلَهُ على التجريد[٢٠]، وَرَدَّ الحَمَلَ على التضمين، وأجاب عنه بأن التهجي لو كان بمعنى عد الحروف مطلقاً، لكان الباء صلة وآلة على قياس قولك: عددت الحروف باساميها، لكنه عد الحروف بأسمائها فإن الحروف إذا عددت ملفوظة بأنفسها لم يكن ذلك تهجياً كما دل عليه قوله: وإن اللافظ بها غير متهجاه لا يحلى بطائل، وعلى هذا فقولك: تهجيت الحروف معناه عددتها بأساميها /٣،ظ/ فلا تتعلق به الباء صلة وآلة فلا يقال: تهجيتها بأسمائها إلا إذا جُرِّدَ التهجي عن التقييد بالأسماء وجُعِلَ بمعنى عد الحروف مطلقاً، أو ضُمِّنَ معنى الإتيان وكلاهما خلاف الأصل، فجاز الحمل على التضمين، وإن كان التجريد أظهر، وأما قوله: مهجوة، فمعناه مهجوة مسمياتها، فلا وجه للإضراب عن التضمين، وللجزم بكونه سهواً إنتهى كلام الشريف[٢١]، فقيل عليه لا ثم إن التهجي تعداد الحروف باساميها، كيف وقد قال في الأساس والقاموس ما حاصله عدم التقييد بالأسماء كما نقلناه . وأما قول صاحب الكشاف[٢٢]: ((وإن اللافظ بها غير متهجاة)) [٢٣] فليس مبنياً على اللغة بل على العادة والاستعمال، بدليل قوله سابقاً على ذلك القول: ((واستمرت العادة متى تُهُجِيَتْ ومتى قيل للكاتب أكتب كيت وكيت أن يلفظ بالأسماء ويقع في الكتابة الحروف أنفسها)) [٢٤]. وهو لا ينافي كون التهجي في اللغة تعديد الحروف وتقطيعها ولو سلم أنه في اللغة أيضاً كذلك، فلا بد أن يحمل قوله: **(يتهجى بها)** [٢٥] على التجريد دون التضمين، بأن يكون المعنى: يؤتى بها مهجوة؛ لأن فيه ارتكاب خلاف الأصل في موضعين: أحدهما: التضمين، والآخر: جعل مهجوة بمعنى مهجوة مسمياتها، والأول وإن كان وارداً في الكلام، لكن الثاني مما لا دلالة للفظ عليه، فيكون سهواً بلا مريّة[٢٦] انتهى. وحاصله أن التهجي إن كان بمعنى تعداد الحروف مطلقاً فالباء للصلة والآلة ولا كلام فيه، وإن كان بمعنى تعداد الحروف بأسمائها فالتضمين سهو لما مرّ فهو محمول على التجريد ، فالباء أيضاً للصلة والآلة والإيجاب المذكورة ناشئة من عدم الوصول إلى مراد العلامة؛ لأن الظاهر أن المراد بما في الأساس والقاموس أن التهجي تعداد الحروف بأساميها موافقاً لما في الحواشي[٢٧] ، وإن المراد بـ(العادة) في كلام صاحب الكشاف[٢٨] استعمال العرب بحسب اللغة والعلامة قائل بذلك لكن يريدان معنى /٤،و/ قوله: الألفاظ التي يتهجى بها الألفاظ التي يقع تعداد الحروف بأساميها بها؛ لأن أساميها هي تلك الألفاظ كقولك: الخشب الذي يضرب به، أي: يقع الضرب به على أن يكون التركيب من قبيل إسناد المشتق الذي لم يسم فاعله إلى مصدره لا إلى الجار والمجرور، فالباء للصلة والألة بلا تكلف ولا حاجة حينئذ لا إلى التجريد ولا إلى التضمين ولا إلى أبحاث المحشين[٢٩]، فإن شراح الكتابين افترقوا إلى معترض ومجيب، وطولوا الكلام ولم يلحظوا المرام ، وكفاك ما ذكرناه تحقيقاً للمقام، قال بعض الأفاضل: والعجب أن هذا مع وضوحه كيف خفى على هؤلاء الفحول الأعلام[٣٠].

(مسمياتها الحروف التي يتركب منها الكلم[٣١]) [٣٢] ، أي: مسمى كل واحد منها حرف من الحروف المفردة التي يتركب الألفاظ منها مستعملة كانت أو مهملة وبهذا سميت حروف المباني[٣٣] ، وهذا ،أي: كون المسميات حروف المباني قول ظاهري، والتحقيق أن مسمياتها مفهومات كلية صادقة على تلك الحروف، يرشدك إلى ذلك قولهم: (كل ألف ينقلب إلى أصله عند التثنية نحو عصوان في عصى وكل واو وياء ينقلب ألفاً [٣٤] إذا [تحركتا][٣٥] وانفتح ما [قبلهما][٣٦]) [٣٧] وقيل: خص الكلم بالذكر لعدم الاعتداد بالمهملة، والظاهر أن المراد من الكلم معناه اللغوى ، أي:[٣٨] ما يتلفظ به مفرداً كان أو مركباً موضوعاً كان أو مهملاً كما يقال: تكلم بكلمة لا معنى لها، فيندرج فيها المهملات، إذ هي أيضاً مركبة من هذه الحروف[٣٩]واعلم أن عبارة الكشاف ((مسمياتها الحروف المبسوطة[٤٠] التي منها ركبت الكلم))[٤١] والمصنف حذف المبسوطة وآخر لفظ منها فوجه الحذف أنه لا فائدة لها في البيان إذ لا حروف ركبت منها الكلم غير المبسوطة، قيل: وليس بذلك إذ بدون ذكر المبسوطة توهم العبارة أنها أسماء للحروف باعتبار وقوعها في الكلم، واجيب عنه/ظ،٤/بأن الإيهام المذكور مع كونه حاصلاً بذكر المبسوطة أيضاً كما لا يخفى، مدفوع بأن المراد الحروف التي من شأنها أن يتركب منها الكلم لا التي اعتبر وقوعها في التركيب، فلا يوهم العبارة ما ذكر، وإن ذكر المبسوطة يوهم أنها أسماء لتلك الحروف باعتبار تفرقها وانتشارها[٤٢] دون اجماعها ووقوعها في الكلم، مع أنها أسماء لها مطلقاً، ووجه التأخير أن التقديم يوهم انحصار الأجزاء الأولية للكلم في حروف المباني مع إن من الكلمات ما أجزائه الأولية أيضاً كلمات كالأعلام المنقولة عن المركبات الإضافية أو الإسنادية أو المزجية مثل: عبدالله وتأبط شراً وبعلبك[٤٣]، نعم لا بد من انتهاء التركيب بالآخرة إلى حروف المباني؛ لئلا يلزم التركيب من أجزاء غير متناهية، وأما ما قيل في وجهه: أن الهيئة جزء أيضاً لتركيب الكلم من المادة [و][٤٤] الهيئة فلا ينحصر الأجزاء في الحروف، فيرد عليه أنهم أرادوا بتركيب الكلم تركيبها من أجزاء مسموعة مترتبة في السمع على ما صرحوا به في التركيب المقابل للإفراد، والهيئة ليست كذلك.**(لدخولها)** [٤٥]، أي: لدخول تلك الألفاظ **(في حد الاسم واعتوار)** [٤٦] ،أي: ولاعتوار **(ما يخص به)** [٤٧]، أي: بالاسم **(من التعريف والتنكير والجمع والتصغير)** [٤٨] ونحو ذلك عليها[٤٩] ، أي: على تلك الألفاظ [فهما] [٥٠] دليلان على كون الألفاظ المذكورة أسماء فالأول: استدلال بصدق حد الاسم، والثاني: بوجود خواصه من التعريف كالألف والتنكير كألف والجمع كألفات والتصغير كأُلَيف وجُويم ومُويم ونحو ذلك من الوصف[٥١]،

كألف مقصورة أو ممدودة والإسناد إليه[٥٢] كقولك: قلبت الواو ألفاً والإضافة[٥٣] نحو: ألف التثنية هذا إذا كان المراد الاستدلال على نفي كونها حروفاً على خصوص اسميتها كما هو الظاهر[٥٤]. وأما إذا كان المراد الاستدلال[٥٥] على نفي كونها حروفاً بأن يحمل قوله: **(ما يخص به)** [٥٦] على الخواص الإضافية[٥٧]، فيكون المراد من قوله: **(ونحو ذلك)** [٥٨]، ما لا يوجد في الحرف وإن كان مشتركاً بين الاسم/٥، و/ والفعل ككون الشيء مسنداً؛ ولذا عدتي الكشاف[٥٩] من جملة ذلك الإمالة[٦٠]، فإن قيل: الحد هو المعرف الجامع المانع[٦١]، وكونه حداً وإلا على إن كل داخل في الحد من المحدود يتوقف على معرفة أن هذه الألفاظ الداخلة فيه أسماء فيلزم الدور[٦٢]، وكذا كون هذه الأمور الجارية على هذه الألفاظ مختصة بالاسم موقوف على معرفة أن هذه الألفاظ أسماء فكيف يستدل [به][٦٣] عليه؟ أجيب: بأن هذا حداً سمي مبني على الإصطلاح، فكونه حداً يعرف بإجماع النحاة على كونه حداً، حيث بذلوا الجهد في تصحيح جامعيته ومانعيته، وكذا اختصاص تلك الأمور بالاسم فهو استدلال بصدق الحد المتفق عليه واعتوار الخواص المجمع عليها، فلا يتوقف معرفة كونه حداً وكونه خواص على معرفة كون تلك الألفاظ أسماء فتأمل[٦٤].

أما صدق الحد [٦٥]: وهو ما يدل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة[٦٦] عليها؛ فلأنك إذا قلت: قاف، يفهم منه أول حروف قال بلا اقتران زمان وأما اعتوار خواص الاسم عليها، فلما مر آنفاً. ومعنى الاعتوار: التداول، ويتعدى بنفسه، يقال اعتوروا الشيء [٦٧] وتعاوروه إذا تداولوه، أي[٦٨]: أخذه جماعة بعد جماعة على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع[٦٩]، وتعديته بعلى على تضمين مثل معنى الورود، والمعنى: لأخذ ما يخص بالاسم هذه الألفاظ على سبيل المناوبة متعاقبة غير مجتمعة، لتضادها واردة على تلك الألفاظ، فالاعتوار مصدر معلوم مضاف إلى فاعله. ولما اشتهر بين العوام حرفية تلك الألفاظ بل وقع فيها اشتباه لبعض الخواص كأصحاب الخليل[٧٠] لم يقنع المصنف في تحقيق اسميتها ببيان صدق حد الاسم عليها، ووجود خواصه، فيها بل أيدها بالنقل عن مقدم أصحاب العربية فقال: **(وبه)**، أي: بكونها أسماء **(صرح الخليل وأبو علي**[٧١]**)**[٧٢] على آكد وجه[٧٣] وأبلغه/٥، ظ/ حيث قدم ما هو حقه التأخير لمجرد الاهتمام، إذ الحصر لا يناسب المقام، فإنه يوهم إشارتهما إلى حرفيتها من غير تصريح، وهو خلاف المرام، وذكر التصريح الذي هو البيان الواضح الذي لا خفاء فيه، وأسنده إلى الإمامين العالمين في العلوم العربية أولهما: الخليل بن أحمد البصري، أخذ من أبي عمرو بن العلاء[٧٤] أحد القراء السبعة، وأخذ منه سيبويه[٧٥]. وثانيهما: أبو علي حسن بن أحمد الفارسي، وكان من أكابر أئمة النحو، حتى قيل: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه، صنف كتباً كثيرة منها: كتاب الحجة في علل القراءات السبع[٧٦].أما تصريح الخليل فما رُوِيَ أنه سأل أصحابه يوماً فقال: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في ذلك والباء التي في ضرب؟ فقيل: نقول: كاف با، فقال إنما لفظتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أنا أقول كَهْ بَهْ[٧٧].ومما ينبغي أن يُعْلَمَ أن هذه الهاء تكتب ولا تلفظ وإنما تكتب على تقدير الوقف، كما هو قاعدة الخط، وأما تصريح أبي علي: فما ذكر في كتاب الحجة من أنهم يميلون يا في: يا زيد فلأن يميلوا الاسم الذي هو ياسين أجدر[٧٨]. ((ألا يرى أن هذه الحروف أسماء لما يلفظ بها)) [٧٩] كذا في الكشاف، وأما تعبيره عنها بالحروف في قوله: ألا يرى أن هذه الحروف أسماء، فمبني على المعنى اللغوي للحرف، بدليل تصريحه بأنها أسماء فتصريحهما بأسميتها من غير إلحاق إنكار به عن أحد من أئمة النحو، بمنزلة الإجماع. اعلم أنه قد يتوهم دليلان معارضان لما استدل به المصنف على كون الألفاظ التي يتهجى بها أسماء، أحدهما: إطلاق اسم الحرف عليها في الحديث الشريف، والآخر: إطلاقه عليها في كلام المتقدمين فاشتغل صاحب الكشاف ببيان دفع التوهم الثاني؛ لأن ظهور ان اسم الحرف المقابل للاسم أمر مجدد يمنع وهم كون الحرف في الحديث/٦، و/ الشريف بهذا المعنى، فقال: ((فإن قلت: لمَ قضيت لهذه الألفاظ بالاسمية؟ وهلا زعمت أنها حروف كما وقع في عبارات المتقدمين؟ قلت: قد استوضحت بالبرهان النير أنها أسماء غير حروف، فعلمت أن قولهم خليق بأن يصرف إلى التسامح وقد وجدناهم متسامحين في تسمية كثير من الأسماء التي لا يقدح إشكال في اسميتها كالظروف وغيرها بالحروف، ومستعملين الحرف في معنى الكلمة)) [٨٠] انتهى.واشتغل المصنف– رحمه الله– ببيان دفع التوهم الأول؛ لأنه أهم من دفع الثاني؛ لأنه كم بَين ما صدر من مشكوة النبوة وما صدر عن بعض الأئمة فقال: **((وما روى عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه عليه السلام قال: ((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر أمثالها لا أقول: الم حرف بل ألف حرف ولام حرف وميم حرف))** [٨١] **، فالمراد به غير المعنى الذي اصطلح عليه فإن تخصيص الحرف به عرف متجدد، بل المراد به المعنى اللغوي))**[٨٢] له، فإن الحرف في اللغة: الطرف[٨٣]، فيسمون ما خرج عن أطراف اللسان حرفاً، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً على كلا المعنيين له، فهو حقيقة لغوية، تسمية للشيء باسم مخرجه، فلا ينافي الحديث الشريف اسمية تلك الألفاظ[٨٤]، ويؤيد كونه حقيقة في مطلق الألفاظ ما روى عنه عليه السلام ((إن القرآن نزل على سبعة أحرف)) [٨٥] أي: سبع لغات على ما صرحوا به، واللغات هي الألفاظ الموضوعة، فما قال المولى أبو السعود[٨٦]: ((وإنما الحرف عند الأوائل ما يتركب منه الكلم من الحروف المبسوطة وربما يطلق على الكلمة أيضا تجوزاً)) [٨٧] انتهى[٨٨]، ليس بوجيه كما لا يخفى، ووجه توهم المعارضة: أن الحرف من أقسام الكلمة، فلا يصح حمله على مسميات ألف ولام وميم؛ لأنها ليست بكلمات فلا بد من أن يحمل

قوله/٦، ظ/ عليه الصلاة والسلام: (حرف) على الألفاظ التي هي كلمات، فكون الألفاظ حروف ينافي كونها أسماء، فأجاب المصنف: يمنع كون الحرف فيه بالمعنى الاصطلاحي بسند حدوث الاصطلاح بعد عصر النبوة، فحينئذ يصح حمله على مسميات الألفاظ المذكورة، ولا يوجد المقتضي لحمله على نفس الألفاظ، وبما قلنا: من إن ما ذكر لدفع المعارضة المتوهمة، سقط ما قاله الشريف الجرجاني: إنه يجوز أن يكون المراد بألف ولام وميم ذوات الحروف لا الألفاظ الدالة عليها، فما ذكر في معرض المعارضة لا يصلح للمعارضة حتى يحتاج إلى جواب[٨٩] انتهى. لأنه وإن لم يصلح للمعارضة في نفس الأمر؛ لكونها مجاباً عنها بكون المراد من الألفاظ المذكورة ذوات الحروف بناءً على اللغة، لكن المتوهم لا ينال هذا الجواب ويظن أن الحكم بالحرفية إنما هو على الألفاظ المذكورة لزعمه أن الحرف بمعنى الحرف المصطلح الغير الصادق على ذوات الحروف، فيورده معارضاً فيحتاج إلى بيان ذلك الجواب ليندفع توهمه، وهذا هو الوجه في ذكر ما ذكر في معرض توهم المعارضة. ويحتمل أن يكون كلام السيد السند[٩٠] توجيها لترك صاحب الكشاف هذا البحث رأساً؛ لظهور حدوث الاصطلاح، لا اعتراضاً على من ذكره مثل المصنف وحينئذ لا كلام فيه، فيجوز أن يقال﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [٩١] وكذلك ما قال المولى أبو السعود: (من أنه لا تعلق له بما نحن فيه قطعاً) [٩٢]، يحمل الاعتراض على المصنف في ذكر هذا في المقام، ويحمل أن يريد أنه لا يتعلق بما نحن فيه بأن يتوهم معارضاً له بعد ملاحظة الجواب الظاهر المذكور. وأما ما ذكر في تقرير المعارضة من أن قوله عليه الصلاة والسلام: ((من قرأ حرفاً)) يدل على أن يكون الحرف متعلقاً للقراءة، وهي لا تتعلق بالحرف المفرد فيدل على الحكم بالحرفية/٧، و/ على الألفاظ وهو ينافي اسميتها، فليس بوجيه إذ القراءة تتعلق بالحرف المفرد بقراءة اسمه، ولا خفاء في أن قراءة الحروف القرآنية إن كانت مفردة، فبأسمائها، وإن كانت مركبة، فبقراءة الكلمة والكلام. فهي مفردة في ضمن ذلك، فلا يستلزم الحكم بالحرفية على الألفاظ، فهذا التقرير لا يصلح للمعارضة ولا لتوهم، مع أن في ذلك شيء، فتأمل[٩٣].ثم اعلم أن المصنف رحمه الله اختار لدفع المعارضة توجيها آخر، وعبر بلعّل لكونه مختارا عنده، كما هو دأبه، وإن لم يكن من ثمرات قريحته، فقال: **(ولعله)** [٩٤]، أي: أظن أنه عليه السلام **(سماه)** [٩٥]، أي: سمى كل واحد من الألف واللام والميم **(باسم مدلوله)** [٩٦] ،أي: باسم مدلول كل واحد منها وهو الحرف[٩٧]. وتوضيح كلامه: أن الحرف في اللغة يجيء بمعنى الظرف، وبمعنى أحد حروف المباني التي يتركب منها الكلم[٩٨] ، على ما في (الصحاح[٩٩]) [١٠٠] والقاموس[١٠١] وغيرهما.فالتوجيه الأول على أن يكون بمعنى الطرف[١٠٢] كما سبق هناك بيانه، والقرينة على كون الحرف هناك بمعنى الطرف قول المصنف: فإنّ تخصيص الحرف به أي بالمعنى الاصطلاحي[١٠٣] عرف مجدد[١٠٤]؛ لأن التخصيص قصر الشيء على بعض ما يتناوله من أفراد مفهومه[١٠٥]، والحرف بهذا المعنى يتناول الحرف الاصطلاحي وغيره، فيظهر معنى التخصيص، بخلاف ما لو حمل معناه الآخر الذي هو أحد الحروف المبسوطة، فإنه لا يظهر حينئذ معنى التخصيص؛ لعدم عموم هذا المعنى، فذكر التخصيص قرينة لحمل الحرف على معنى الطرف[١٠٦]. وهذا التوجيه على أن يكون الحرف بمعنى أحد حروف المباني[١٠٧]. وتقريره: أن المراد بالحرف في الحديث الشريف معناه الآخر، وهو أحد حروف المباني، وأن المراد بالألفاظ المذكورة أنفسها الدالة على الحروف، واطلاق الحرف عليها مع عدم كونها حروفاً/٧، ظ/ بهذا المعنى تسمية لها باسم مدلولاتها بطريق المجاز[١٠٨]. وحاصل المعنى: لا أقول إن مجموع ألف لام ميم دال على حرف من حروف المباني، بل ألف دال على حرف ولام دال على حرف وميم دال على حرف، فيكون الحسنة ثلاثاً لا واحدة [١٠٩].وإنما اختاره؛ لأن في التوجيه[١١٠] الأول احتمال أن يكون الحرف بمعنى الكلمة؛ لكونه متناولاً لها؛ وأن يكون المحكوم عليه أنفس الألفاظ، وهذا الاحتمال أيضاً يدفع المعارضة ولا يقتضي[١١١] كون الألفاظ حروفاً بالمعنى الاصطلاحي، لكنه يستدعي أن يكون الحسنة الموعودة في مقابلة الكلمة كما لا يخفى، وهو خلاف المراد.وأما على هذا التوجيه[١١٢] لم يبق احتمال كون الحرف بمعنى الكلمة، فيكون صريحاً في حصول الحسنة في مقابلة قراءة حروف المباني. فإن قلت: فعلى هذا ما أحوج المصنف إلى ارتكاب المجاز، مع إن الأمر يتم بجعل الألفاظ عنوانات لمدلولاتها كما هو الأكثر في الاطلاقات؛ ليكون الحكم بالحرفية على المدلولات حقيقة، قلنا: لدقيقة أنيقة وهي أنه لو كان كما قلت، ليفهم منه أن مناط حصول الحسنة إنما هو قراءة مدلولات تلك الألفاظ، وإن كانت تلك الألفاظ طرق قراءتها[١١٣]، إذ الفرق بين ملاحظة الشيء ومصاحبته ظاهر، مع أن المُنَزَّل عليه، عليه الصلاة والسلام أنفس الأسماء[١١٤] الدالة على حروف المباني، أما إذا كان على تصوير المصنف يكون مناط ذلك الحصول الألفاظ المذكورة الدالة على الحروف المفردة المقروءة بها، مع اعتبار دلالتها عليها، فيكون الدوال والمدلولات ملحوظة معاً في حصول الحسنة بالقراءة، هذا غاية ما ينسخ في بيان كلام المصنف للفؤاد، وقد عدوه أصعب من خرط القتاد[١١٥] ، حتى قال المحقق (السالكوتي[١١٦])[١١٧] تابع المصنف الإمام في ذلك ولم يظهر لي الآن/٨، و/ معناه. وذهب أكثر الشارحين إلى أن قوله: **(ولعله سماه)** [١١٨] إلى آخره [١١٩] إشارة إلى الجواب التسليمي بعد الجواب بالمنع، أي: ولئن سلمنا أن المراد في الحديث بالحرف المعنى الاصطلاحي، فلم لا يجوز أن يكون اطلاق الحرف الاصطلاحي عليه [١٢٠] لكون الحرف

بهذا المعنى اسماً لمدلوله؟ ولا مجال لهذا التسليم؛ إذ الحرف بالمعنى الاصطلاحي ليس اسماً لمدلول لفظ ألف مثلاً حتى يكون التسمية به تسمية الشيء باسم المدلول

الخاتمة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه اجمعين:ولما كان تفسير الإمام البيضاوي رحمه الله من أجل التفاسير وأهمها فقد تناوله الكثير من العلماء الأقدمين بالبحث والتنقيب والتعقيب فقد وضع عليه أكثر من خمسين حاشية وهو أكثر تفسير درس ووضعت عليه الكثير من الحواشي وكانت حاشية (الجمع الحاوي في شرح البيضاوي) من أوسع الحواشي والشروح على تفسير البيضاوي ومن ثم توصلت الى جملة من النتائج:ضرورة توجيه طلبة العلم لتحقيق ما يتم تحقيقه للحفاظ على تراثنا الاسلامي وخدمة لديننا الحنيف والسعي لطباعة ما حقق منه.

هوامش البحث

[١] في حاشية النسخة الأصل(أ)تعليق نصه:(يعني: بتقدير مضاف بجعل ذلك المضاف المقدر معطوفاً عليه).

[٢] ينظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (١٩/١).

[٣] () أساس البلاغة: للعلامة أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، (ت: ٥٣٨ ه) ، وهو: كتاب كبير الحجم، عظيم الفحوى، من أركان فن الأدب، بل هو أساسه. ذكر فيه: المجازات اللغوية، والمزايا الأدبية، وتعبيرات البلغاء.على ترتيب موادها (كالمغرب) . كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون (١/١).

[٤] () قال الزمخشري في الأساس: (تَعَلَّمَ هِجاء الحروف وتَهجِّيتُها وتَهجِّيها، وهو يَهْجُوها ويَهْجِيها ويَتَهَجَّاها: يُعَدِّدِها). أساس البلاغة للزمخشري (٦٩٦/١) .

[٥] () كتاب القاموس هو للشيخ، الإمام، مجد الدين، أبي طاهر: محمد بن يعقوب الفيروزأبادي.

ت: سنة(٨١٧)، سبع عشرة وثمانمائة. ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٥٣٦/٢).

[٦] () ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي (ص/١٣٤٥) .

[٧] () قال سيبويه في الكتاب (٣٢٠/٣) : ((قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لك والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ فقيل له: نقول: باء الكاف. فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف. وقال: أقول كَهْ وبَهْ، فقلنا: لم ألحقت الهاء، فقال: رأيتهم قالوا: (عَهْ) فألحقوا هاءً حتى صيروها يستطاع الكلام بها)).

[٨] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه:(قوله مثل به كه هذه الهاء تكتب ولا تلفظ وانما تكتب على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط) .

[٩] () ينظر: حاشية الشهاب (١٣٥/١).

[١٠] () عمر بن عبد الرحمن بن عمر الكناني القزويني الشافعي، سراج الدين، المعروف بخطيب دمشق، كان له حظ وافر من العلوم سيما العربية، من مؤلفاته: حاشية على الكشاف، (ت: ٧٤٥ه). ينظر: طبقات المفسرين للداوودي(٧/٢)، والأعلام ٤٩/٥.

[١١] () لم أعثر على هذا الكلام في كتاب الكشف ، وانما وجدته في حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[١٢] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه:(لأنه مصدر المبني للمفعول أعني قوله تُهَجي ولا شك ان المتهجاة باسأميها هي الحروف أنفسها لا الألفاظ التي هي الأسماء والتي يوصف بها الألفاظ والأسماء هي التهجي بها فلا بد من الضمير لها).

[١٣] () إعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكفي الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، وهو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعاً. البرهان في علوم القرآن (٣٣٨/٣).

[١٤] () إخلاص الخطاب لغيرك، وأنت تريد نفسك، من "جردت السيف إذا نزعته من غمده"، وله فائدتان، طلب التوسع في الكلام، وتمكن المخاطب من إجراء أوصاف مقصودة له من مدح وغيره على نفسه. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير (٤٠٥/١).

[١٥] () ينظر: حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[١٦] () سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني، العلامة الفقيه الأديب ، الحنفي ، الشهير بالتفتازاني ، ولد سنة (٧٢٢ ه) ، وتوفي سنة (٧٩٢ ه) ، له عدة تصانيف منها: شرحي التلخيص وشرح العقائد في أصول الدين ، وشرح الشمسية في المنطق ، وشرح التصريف وإلى غير ذلك من المؤلفات. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (١١٢/٦) ؛ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (٢٨٥/٢).

[١٧] () ينظر: مخطوطة حاشية التفتازاني على الكشاف التفتازاني ،(لوحة رقم ٢٠)، وحاشية الشهاب (١٥٣/١).

[١٨] () هو علي بن محمد بن علي الشريف الحسني الجرجاني ، الفقيه ، النحوي من كبار العلماء بالعربية ، صاحب التصانيف الكثيرة منها : كتاب المفتاح ، وكتاب المغني في شرح الايضاح ، توفي سنة (٤٩٨ هـ). طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٥٢/١ ، ٢٦٥) ، طبقات المفسرين للداوودي (٤١٤/١).

([١٩]) العلامة هو: التفتازاني.

([٢٠]) في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(كلام العلامة يحتمل أن يكون مبنياً على التجريد كما حمله عليه السيد شريف ويحتمل أن يكون مبنياً على تصحيح العبارة من غير التضمين ولا تجريد كما لنبينه في أخر البحث إن شاء الله تعالى) .

[٢١]() لم أعثر على هذا الكلام في كتب الجرجاني ، وانما وجدت كلام مماثل له في حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[٢٢] محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشريّ، جار الله، أبو القاسم، ت سنة (٥٣٨هـ) ،من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والآداب. ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمنا فلقب بجار الله. وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها ، ألف العديد من الكتب من أشهرها: الكشاف في تفسير القرآن الكريم. معجم الأدباء أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب للحموي (٤٨٩/٥) ، ولسان الميزان لابن حجر العسقلاني(٤/٦).

[٢٣] تفسير الزمخشري (٢٦/١) .

[٢٤] المصدر نفسه (٢٦/١) .

[٢٥] تفسير البيضاوي (٣٣/١) .

[٢٦] ينظر: حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[٢٧] ينظر: أساس البلاغة (٦٩٦) ، والقاموس المحيط (١٣٤٥).

[٢٨] ينظر: الكشاف (٦٨/١).

[٢٩] () الحاء والشين وما بعدها معتل أصل واحد، وربما همز فيكون المعنيان متقاربين أيضاً. وهو أن يودع الشيء وعاء باستقصاء. يقال حشوته أحشوه حشواً. ينظر: مقاييس اللغة ، مادة (حش)، (٦٤/٢) ، وجاء في معجم المعاني الجامع : محشِّي فاعل من حشَّى ، اصطلاحاً: جاء في المعجم الغني: المحشي : المعلق على الكتاب، واضع الحواشي.

[٣٠] ينظر: حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[٣١] الكلم : وهو ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه نحو إن قام زيد . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لابن عقيل (١٤/١).

[٣٢] تفسير البيضاوي (٣٣/١) .

[٣٣] هي الحروف الهجائية التي تبنى منها الكلمة ، وليس للحرف منها معنى مستقل في نفسه، ولا في غيره . رسالة الملائكة لأبو العلاء المعري ، (٥٩/١) .

[٣٤] البهجة المرضية للسيوطي (ص/٤٨٤).

[٣٥] في (أ) (تحركت) والصواب ما أثبتناه في (ب).

[٣٦] () في(أ) (قبلها) والصواب ما أثبتناه في (ب).

[٣٧] يقول سيبويه في الكتاب (٣٨٦/٣) : (اعلم أن المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإن الألف بدل؛ وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى، فإذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في التثنية؛ لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو؛ فالذي من الأصل أولى، وإن كان المنقوص من بنات الياء أظهرت الياء).

[٣٨] () كلمة (أي) زائدة من (ب).

[٣٩] () ينظر: سر صناعة الاعراب لابن جني (١٥٤/١) ، وشرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (١٦/١).

[٤٠] () المبسوطة ، أي المنشرة.

[٤١] () الكشاف (١٩/١).

[٤٢] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه:(قال العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف المبسوطة: المنشورة من نشط الشيء نشره بمعنى أنها مفردة متفرقة بجمع ويركب منها الكلم ومنه البسيط في عرف الحكماء لما يقابل المركب انتهى) .

[٤٣] () ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢٥/١).

[٤٤] ما بين المعقوفتين زائدة من(ب).

[٤٥] تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[٤٦] المصدر نفسه (٣٣/١).

[٤٧] المصدر نفسه (٣٣/١).

[٤٨] المصدر نفسه (٣٣/١).

[٤٩] ينظر: حاشية الشهاب (١٥٣/١).

[٥٠] () في(أ) (فيهما) ، والصواب ما اثبتناه من (ب).

[٥١] الوصف: هو ما يوضح متبوعه إن كان معرفة، ويخصصُه إن كان نكرة. لسان العرب (٣٥٦/٩) ، واللباب في قواعد اللغة للسَّراج (ص١١٦).

[٥٢] الإسناد : انضمام الشيء إلى الشيء، فهو ضمُّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى، بحيث يفيد أن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفيٌّ عنه. ينظر: معجم مقاييس اللغة القزويني ، والتعريفات للجرجاني (ص٢٣).

[٥٣] الإضافة : إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين. ينظر: العين الفراهيدي ، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (ص٤٢٠).

[٥٤] () ينظر : الكشاف (٢٠/١).

[٥٥] في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(بناء على ظهور عدم كونها أفعالاً) .

[٥٦] () تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[٥٧] في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(بمعنى: ان يكون الخواص بالنسبة إلى الحروف وإن كانت مشتركة بين الأسماء والأفعال).

[٥٨] () تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[٥٩] () ينظر: الكشاف (٦٤/١).

[٦٠] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(فان الامالة أي: إمالة الألف نحو مخرج الواو، مشتركة بين الاسم والفعل، ولا توجد في الحرف، فذكرها من الخواص يدل على أن المراد هو الاستدلال على نفي الحرفية، فقيل: نعم لكن الامالة لا تعتور على أسماء الحروف، بل إنما تجري فيما فيه الألف المنقلبة عن الواو، ليست في أسماء الحروف الف منقلبة عنها فكيف يستدل بما لا وجود له فيها؟ وأجاب العلامة بجريانها في غير المنقلبة أيضاً كما سيجيء في(كهيعص) من أن الحسن قرأ بضم الهاء والياء فصح الاستدلال بها على نفي كون تلك الأسماء حروفاً) .

[٦١] () ينظر: اللمحة في شرح الملحة (٢/١) ، وحاشية الشهاب على تفسير البيضاوي (١٥٤/١).

[٦٢] () وهو ما يتوقف وجود أمر على أمر آخر وهذاالأمر الأخير متوقف في وجوده على الأول، وهذا باطل وغير مستقيم عقلاً . ينظر: أصول الدين الإسلامي لرشدي عليان (ص١٣).

[٦٣] () ما بين المعقوفتين زائدة من (ب).

[٦٤] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(قوله: فتأمل اشارة إلى أن الاستدلال المذكور إنما هو بالنظر إلى من يستدل بعد الإجماع والاتفاق مثل المصنف وغيره، وأما النحاة الذين حددوا الاسم وبينوا خواصه فلا بدا لهم من معرفة كون تلك الألفاظ أسماء، قيل: التحديد، وقيل: بيان الخواص حتى يصح منهم ذلك، فيلزم أن يقال: يجوز أن يعرفوا كونها أسماء بدليل آخر).

[٦٥] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(توصف الحد هاهنا بالأمل بيان للواقع لا للاحتراز، إذ لا يدخل له في الاستدلال، واعلم أن التعريف إما لفظي أو تنبيهي وهما من المطالب الصديقية، وإما حقيقي أو اسمي وهما من المطالب التصورية. أما اللفظي: فهو ما يقصد به تفسير مدلول اللفظ مثل الغضنفر الأسد، وأما التنبيهي: فهو احضار صورة حاصلة مخزونة في الذهن بل نحسم إما كسب جديد كقولك: العالم حادث لمن يعرف حدوثه أما الحقيقي والاسمر فهما ما قصد به تحصيل صورة غيرها حاصلة في الذهن كنها لذى الصورة كما في الحدود، او وجها له كما في الرسوم. فإن كان ما به القصد والتحصيل تعريفا لماهية علم وجودها في الخارج فهو حقيقي منقسم إلى الحد الحقيقي والرسم

الحقيقي، وإن كان لماهية غير معلومة الوجود سواء كانت منقسم إلى الحد الاسمر والرسم الاسمر. ولما كان المحدود هاهنا أعثر الاسم معلوم الوجود في الخارج كان تعريف الاسم حداً اسمياً لا حقيقياً) .

[٦٦] () ينظر: الحدود في علم النحو لشهاب الدين الأندلسي (٤٤٠/١).

[٦٧] () في (أ) (والشيء) والصواب ما أثبتناه من (ب).

[٦٨] () كلمة (أي) غير مثبتة في (ب) ، والصواب ما أثبتناه من (أ).

[٦٩] () ينظر: مقاييس اللغة مادة (عور) ، (١٨٤/٤)، ولسان العرب مادة ،(عور)، (٦١٢/٤).

[٧٠] () هو الخليل بن أحمد البصري الفراهيدي ، إمام العربية ونحوي ، صاحب العروض، وكتاب العين، من تلاميذه سيبويه والأصمعي ، توفي سنة (١٧٥هـ) ، ينظر: الأنساب للسمعاني (١٦٧/١٠) ، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (١٧٧/١).

[٧١] () هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل ، أبو علي ، من أشهر علماء النحو ، صاحب التصانيف الكثيرة منها: التذكرة، الايضاح في النحو، وغيرها، توفي سنة (٣٧٧هـ)، ينظر: تاريخ بغداد أو مدينة السلام للخطيب البغدادي (٢٨٦/١١)

(٧٢) تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[٧٣] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(قوله: على اكد وجه وابلغه، متعلق بقولنا: أيدها لا بقوله: صرح كما لا يخفى) .

[٧٤] () هو زيّان بن العلاء بن عمار أبو عمرو بن العلاء ، أحد القراء السبعة ، ولد بالحجاز وسكن البصرة ،إمام في النحو واللغة ، توفي (١٥٤هـ) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي (٣٤٣/١) ، وإنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي (١٣١/٤).

(٧٥) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي البصري، أبو بشر ، شيح العربية وإمام النحاة كان أعلم المتقدمين والمتأخرين بالنحو، وأول من بسط علم النحو، من تصانيفه: كتاب سيبويه في النحو، (ت١٨٠هـ) . ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٤٦٣/٣) ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (٣٥١/٨).

[٧٦] () ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (١٤٣١/٢).

[٧٧] () ينظر : الكتاب (٣٢٠/٣).

[٧٨] () ينظر : الكشاف (٢٠/١).

(٧٩) الحجة للقراء السبعة الفارسي(٣٦/٦).

[٨٠] () الكشاف (٢٠/١)

[٨١]() أخرجه الترمذي في سننه ، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ، برقم (٢٩١٠) ، (١٧٥/٥) ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

[٨٢] () تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[٨٣] () ينظر: لسان العرب مادة (حرف) (٤١/٩).

[٨٤] () ينظر: حاشية الشهاب (١٥٤/١-١٥٥).

[٨٥] () أخرجه البخاري في صحيحه، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض ، برقم (٢٤١٩) ، (١٢٢/٢) ، وأخرجه مسلم في صحيحه ، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، برقم (٨١٨) ، (٥٦٠/١).

[٨٦] () هو محمد بن محمد بن مصطفى العمادي،أبو السعود ، مفسر وشاعر، من علماء ، كان حاضر الذهن سريع البديهة ، وهو صاحب التفسير الذي سماه باسمه وقد سماه (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) توفي (٩٨٢هـ) ينظر: كشف الظنون (٢٠٢٢/٢) ، وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (٨٩/٢).

[٨٧] () تفسير أبي السعود (٢٠/١).

[٨٨] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه: (نعم يجيء الحرف بمعنى أحد الحروف المبسوطة على معنى آخر له بالاشتراك اللفظي، لكنه لا يقتضي أن الحرف بالمعنى الأول مجازا في الكلمة تأمل).

[٨٩] () ينظر: حاشية السيد على الكشاف (ص٢٤٤).

(٩٠) السيد السند: هو الجرجاني.

(٩١) سورة البقرة : من الآية ١٤٨

٩٢ () تفسير أبي السعود (٢٠/١).

(٩٣) في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(وهو أنه قد علم من الجواب أن المعارضة مبنية على زعم الحرف اصطلاحياً. وقوله: والقراءة لا تتعلق بالحرف المفرد، يشعر أنه لو تعلقت به لجاز لنا أن يحكم عليه بالحرفية، ولا يوجد ما ينافي كون الألفاظ أسماء لكنها فنضطر الحكم بالحرفية على الألفاظ، وهو ينافي اسميتها، وهذا حبط؛ لأنه لو صح تعلق القراءة به كيف حمل الحرف الاصطلاحي على الحرف المفرد مدار المعارضة على عدم تعلق القراءة بالحرف المفرد؟ إذ لا يندفع لمعارضته بتصحيح تعلقها به على ما تعرفه بل مدار المعارضة بعذر عم الحرف اصطلاحيا على عدم صحة الحمل على المسميات).

٩٤() تفسير البيضاوي (٣٣/١).

٩٥() المصدر نفسه (٣٣/١).

٩٦() المصدر نفسه (٣٣/١).

(٩٧) ينظر: تفسير البيضاوي ، (٨٥/١).

(٩٨) ينظر: حاشية الشهاب (١٥٥/١).

٩٩() الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري وهو اسماعيل بن حماد الامام ابو نصر الجوهري الفارابي،(ت: ٣٩٣هـ) ، صاحب ديوان الادب. اسماء الكتب ، عبداللطيف زاده ،(١٩٠).

١٠٠ () ينظر: الصحاح ، مادة حرف (١٣٤٢/٤).

١٠١ () ينظر: القاموس المحيط (٧٩٩).

(١٠٢) في (أ) (الظرف) والصواب ما أثبتناه في (ب).

(١٠٣) في (أ) (الاصطلاح) والصواب ما أثبتناه في (ب).

١٠٤ () ينظر: تفسير البيضاوي (٨٥/١).

١٠٥ () ينظر: التعريفات (٧٥/١).

١٠٦() قال الله تعالى:ُ آ لى لي ما مم نر نز نَّ سورة الحج من الآية :١١ . أي: على طرف. حاشية القونوي على البيضاوي (٣١٠/١).

١٠٧() في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(ويحتمل أن يكون الحرف في التوجيه الأول أيضاً أحد حروف المباني، بأن يحمل التخصيص على معنى التعيين كما في قولهم: الوضع تخصيص شيء بشيء، ويكون المقابلة حينئذ باعتبار أن الحكم بالحرفية فيه على مدلول اللفظ ويكون حقيقة، وهاهنا على أنفس الألفاظ فيكون مجازاً، وحينئذ وجه اختياره المجاز هو تلك الدقيقة المذكورة) .

١٠٨() المجاز: اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسدًا. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر (٨٤/١) ، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي (ص٦٥).

(١٠٩) في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(أي: لا يعتبر أن المجموع في حكم دال حرف حر حتى يكون للمجموع حسنة واحدة، بل ألف دال حرف فيكون في مقابلة حسنة ولام دال حرف فيكون في مقابلة حسنة أخرى إلى آخره).

(١١٠) في (أ) (التوحيد) والصواب ما أثبتناه من (ب).

١١١ () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(وإن لم يقتض أيضا أن يكون أسماء لكون الكلمة أعم).

(١١٢) في (أ) (التوحيد) والصواب ما أثبتناه من (ب).

(١١٣) في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(ولا يخدش خاطرك أن مراعاة تلك الدقيقة لا يمكن في قوله عليه الصلاة والسلام في رواية اخرى والدال حرف لأن نفس لفظ الدال يسن بملفوظة في القرآن بل المفرد مدلوله سقط بطريق القراءة في ضمن قراءة الكلمة فلا حاجة فيه= =إلى المصير المجاز بل إطلاق الحرف عليه إطلاقا على مدلوله، وهو عنوان له فإنا نقول: نعم إلا أن المجاز إنما يصار إليهفي ما يصح ويرجح لنكتة، فليكن الإطلاق في هذا حقيقة؛ حيث لم توحد النكتة المرجحة، وهو لا ينافي كما سبق مجازا لوجود النكتة فيه).

[١١٤] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(فإن قلت: فما بالها مكتوبة في المصحف على صور الحروف أنفسها لا على صور أساميها؟ قلت: لإن الكلم لما كانت مركبة من ذوات الحروف استمرت العادة متى تهجيت ومتى قيل للكاتب أكتب كتب وكبت أن يلفظ بالأسماء وتقع في الكتابة الحروف انفسها عمل على تلك الساكلة المألوفة كشاف).الكشاف (٦٨/١).

[١١٥] () أصل الخرط: حتك الورق عن الشجر نزعاً بكفك. قال مرار: إن دون الذي هممت به...خرطك شوك القتاد في الظلمة. ينظر: الدلائل في غريب الحديث، قسام السرقسطي(٤٤/١). (خ ر ط) خرطت العود وغيره أخرطه وأخرطه خرطاً إذا قشرت عنه نجبه وهو لحاؤه. ومثل من أمثالهم : دون ذلك خرط القتاد وذلك أن القتاد متظاهر الشوك لا يستطاع لمسه ولا خرطه. جمهرة اللغة (٥٨٧/١). باب القاف والدال والتاء معهما (ق ت د) يستعمل فقط. فالقتد: هو من أدوات الرحل ويجمع على أقتاد وقتود. والقتاد: شجر له شوك، والواحدة قتادة. وفي المثل دون هذا خرط القتاد. ينظر: العين (١١٢/٥).

[١١٦] () عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي البنجابي، من أهل سيالكوت التابعة للأهوار ، بالهند، فقيه حنفي، من مؤلفاته: حاشية على تفسير البيضاوي، حاشية على شرح العقائد النسفية للتفتازاني، وغيرها من الحواشي، توفي سنة (١٠٦٧هـ-١٦٥٦م). ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للحموي (٣١٨/٢).

[١١٧] () ينظر: حاشية القاضي السالكوتي على البيضاوي لوحة رقم (٩٠).

[١١٨] () تفسير البيضاوي (٣٣/١).

[١١٩] () في (ب) (انتهى) والصواب ما أثبتناه من (أ).

[١٢٠] () في حاشية النسخة الأصل(أ) تعليق نصه(أي: على تلك الأسماء بتأويل المذكور) .